المالية: ارتفاع الإيرادات الضريبية إلى 212 مليار جنيه خلال 9 شهور

الخبـــــــــر

أخبار مصر -http://www.egynews.net/:

ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 5ر7 مليار جنيه خلال الفترة (يوليو – مارس) 2016/2015 لتسجل 4ر212 مليار جنيه مقابل 9ر204 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق عليه.

وأرجعت وزارة المالية، في تقرير لها، تحسن أداء الحصيلة الضريبية إلى الإصلاحات الضريبية التي تم تطبيقها منذ بداية العام المالي الماضي واستمرت في العام المالي الحالي، حيث ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو 7ر15% لتبلغ 100 مليار جنيه خلال 9 شهور مقارنة مع 4ر86 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي، وزادت الضرائب على المبيعات بنسبة 3ر5% لتحقق 1ر41 مليار جنيه، فيما ارتفعت الضرائب العامة على سلع جدول رقم "1" محلية بنسبة 1ر21% لتصل إلى 34 مليار جنيه، وذلك في ضوء زيادة الضرائب على السجائر بنحو 8ر32% لتسجل نحو 7ر24 مليار جنيه.

كما صعدت الضرائب العامة على الخدمات بنسبة 7ر26% لتحقق 6ر10 مليار جنيه، في ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية، وزادت ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة 9ر45% لتبلغ نحو 3ر7 مليار جنيه خاصة ارتفاع حصيلة كل من الدمغة على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على المحررات المصرفية.

وأوضحت المالية أن الحصيلة من الضرائب على الممتلكات ارتفعت بنحو 2ر30% لتحقق 9ر19 مليار جنيه مقابل 3ر15 مليار جنيه، وذلك في ضوء زيادة حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة 8ر35% لتصل إلى 5ر16 مليار جنيه خلال الفترة (يوليو - مارس) 2016/2015. وفي المقابل، تراجعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنسبة 7ر16% لتحقق 70 مليار جنيه خلال 9 شهور مقابل 84 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق عليه، وذلك لانخفاض الضرائب على أرباح شركات الأموال من هيئة البترول نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة.

وأشارت المالية إلى أنه عند استبعاد الضريبة من أرباح هيئة البترول تكون الحصيلة من جهات سيادية قد ارتفعت بنحو 15 مليار جنيه، حيث زادت الحصيلة من البنك المركزي بنسبة 7ر162%، فيما ارتفعت الضرائب على أرباح شركات الأموال الأخرى بخلاف الجهات السيادية بنحو 21 مليارا لتصل إلى 9ر134 مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل 9ر113 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق له. وتراجعت الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنسبة 6ر1% لتصل إلى 2ر16 مليار جنيه مقابل 4ر16 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق.

الرأي

* المنظومة الضريبية المصرية تحتاج إلى تعديلات جذرية وشاملة بدءا من تخطيط السياسات الضريبية ووضع أسس جديدة للتقاضي الضريبي وحتى وضع خطط ضريبية تخص القطاع غير الرسمي وتحصيل الضرائب على المهنيين وهذا يستلزم التكامل مع خطط موازية لإصلاح منظومة "الكاش" الذي يتعامل به المجتمع المصري وتدعيم نظام للفواتير يحد من المبيعات خارج المنظومة مع تهيئة الأجهزة الإدارية الخاصة بالضرائب للإصلاحات بالتزامن مع زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة كمصدر أساسي لإيرادات الدولة وبالأخص ضريبة القيمة المضافة حيث تطبق حاليا ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 162 دولة وتشكل مصدرا أساسيا للإيرادات الضريبية خلافا للمنظومة الضريبية المستخدمة في مصر حاليا.

* هناك حاجة ماسة لوضع قانون موحد للإجراءات الضريبية وإنشاء محاكم ضريبية متخصصة، خاصة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر منازعات ضريبة المبيعات وذلك أسوة بالتجارب العالمية في هذا الشأن.

* نوصي بضرورة تعديل السياسة الضريبية تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث يتم وضع نظام للمعاملة الضريبية المميزة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لفترة محددة كبديل عن الضريبة النسبية على الإيراد أو الأرباح وفقا لضوابط تضعها مصلحة الضرائب كضريبة مقطوعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها على الانضمام للمنظومة الرسمية بحيث يكون تعديل النظام الضريبي أحد المحفزات الرئيسية على ضم الاقتصاد غير الرسمي للمنظومة الرسمية وذلك بالتكامل مع الحوافز التي تقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الفرص التمويلية منخفضة التكلفة لها.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.